

قرار لمجلس المنافسة عدد 186/ق/2023 صادر في 24 من ربيع الأول 1445 (10 أكتوبر 2023) المتعلق بتولي كل من شركة «Framatome S.A.S» وشركة «Naval Group S.A» المراقبة المشتركة لشركة «Jeumont Electric S.A.S» عبر اقتناء على التوالي نسبة 68.53 % ونسبة 31.47 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها.

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014) كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436 (فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436 (4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه ؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 24 من ربيع الأول 1445 (10 أكتوبر 2023)، وبعد تأكد رئيس الفرع من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع طبقا لمقتضيات المادة 38 من النظام الداخلي للمجلس ؛

وعلى ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 139/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 20 من محرم 1445 (7 أغسطس 2023)، والمتعلق بتولي كل من شركة «Framatome S.A.S» وشركة «Naval Group S.A» المراقبة المشتركة لشركة «Jeumont Electric S.A.S» عبر اقتناء على التوالي نسبة 68.53 % ونسبة 31.47 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها ؛

وحيث إن العملية موضوع التبليغ تتعلق بتولي كل من شركة «Framatome S.A.S» وشركة «Naval Group S.A» المراقبة المشتركة لشركة «Jeumont Electric S.A.S» عبر اقتناء على التوالي نسبة 68.53 % ونسبة 31.47 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها، وبالتالي فهي تشكل تركيزا حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه والتي تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة :

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز سقف رقم المعاملات الإجمالي العالمي لمجموع المنشآت ورقم المعاملات المنجز بالمغرب بشكل منفرد من واحدة على الأقل من المنشآت المحددين في المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 :

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هي :

- **الجهة المقتنية الأولى :** «Framatome S.A.S»، وهي شركة أسهم مبسطة خاضعة للقانون الفرنسي مسجلة بالسجل التجاري لباريس تحت عدد 395 041 379، الكائن مقرها بمدينة كوربوفوا Courbevoie بفرنسا، تابعة لشركة «Electricité de France» وتنشط في تصميم وتوريد وبناء وصيانة وتحديث المراحل النووية، والخدمات المرتبطة بها (الصيانة والأمن المعلوماتي)، وفي تصميم وتصنيع الوقود المستعمل في المحطات النووية :

- **الجهة المقتنية الثانية :** «Naval Group S.A»، وهي شركة مساهمة خاضعة للقانون الفرنسي مسجلة بالسجل التجاري لباريس تحت عدد 441 133 808، الكائن مقرها بباريس، تخضع للمراقبة المشتركة للدولة الفرنسية وشركة Thales وتنشط في تصميم وبناء وصيانة وتحديث الغواصات والسفن السطحية :

- **الجهة المستهدفة :** «Jeumont Electric S.A.S»، وهي شركة أسهم مبسطة خاضعة للقانون الفرنسي مسجلة بالسجل التجاري لفالينسيان بفرنسا، تنشط في تصميم وتصنيع المحولات الكهربائية والمولدات المستعملة في القطاعات التالية : الطاقة النووية والدفاع البحري والقوى البحرية المدنية والصناعة. كما تقدم أيضا مجموعة واسعة من خدمات الصيانة والتحديث الموجهة أساسا للمحولات الكهربائية والمضخات المستعملة في المفاعلات النووية :

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الجهات المبلغة، أن مشروع عملية التركيز يهدف إلى ضمان استمرارية النشاط الاقتصادي للشركة المستهدفة باعتبارها موردا تاريخيا واستراتيجيا، كما يهدف البلوغ بها إلى مستوى أعلى من الفعالية التشغيلية وملاءمة أنشطتها مع المعايير التنظيمية وتلك المتعلقة بالسلامة :

وعلى قرار المقرر العام لمجلس المنافسة السيد خالد البوعياشي رقم 152/2023 بتاريخ 21 من محرم 1445 (8 أغسطس 2023) والقاضي بتعيين السيد محمد حمزة ادام مقرا في الموضوع طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه :

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي بإحدى الجرائد الوطنية وبالموقع الإلكتروني للمجلس بتاريخ 18 من صفر 1445 (4 سبتمبر 2023) والذي يمنح أجل (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم حول مشروع عملية التركيز أعلاه :

وحيث إن الفاعلين والمتدخلين في السوق المعنية لم يبدوا أية ملاحظة حول عملية التركيز المذكورة :

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف التبليغ بتاريخ 19 من صفر 1445 (5 سبتمبر 2023) :

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 23 من ربيع الأول 1445 (9 أكتوبر 2023) :

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد محمد هشام بوعياذ ومقرر الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات وللتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع الفرع المنعقد بتاريخ 24 من ربيع الأول 1445 (10 أكتوبر 2023) :

وحيث إنه طبقا للمادة 13 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتتميمه، فإن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع وعد بالشراء موقع بين الأطراف بتاريخ 28 يوليو 2023 ينص على بنود وشروط اقتناء شركتي «Framatome S.A.S» و «Naval Group S.A» على التوالي نسبة 68.53 % ونسبة 31.47 % من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها لشركة «Jeumont Electric S.A.S» عبر اقتناء مجموع أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها :

وحيث إن مراقبة عملية التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و 12 من القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة كما تم تغييره وتتميمه :

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق السقف المحدد بمقتضى المادة الثامنة (8) من المرسوم التطبيقي رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفا في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من (40 %) من البيوع أو الشراءات أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة :

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 24 من ربيع الأول 1445 (10 أكتوبر 2023)، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه، برئاسة السيد عبد الغني أسنينة رئيس الفرع، وعضوية السيد بن يوسف الصابوني والعيد محسوسي.

الإمضاءات:

عبد الغني أسنينة.

بن يوسف الصابوني. العيد محسوسي.

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق لدى مجلس المنافسة استناداً إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، تم تحديد السوق المعنية بشقها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من ملحق ملف التبليغ المتعلق بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتتميمه، حيث يعرف السوق المعني بكونه السوق المناسب المحدد حسب نوع المنتوجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن الأسواق المرجعية المعنية بهذه العملية هي سوق توريد المعدات الكهربائية ذات الجهد العالي وسوق صيانة المعدات الكهربائية ذات الجهد العالي دون الحاجة لتقسيم أدق؛

وحيث إنه من ناحية التحديد الجغرافي، ونظراً لطبيعة العرض والطلب في السوقين المرجعيين المعنيين، فإن تحديد السوق المعنية يكون ذا بعد عالمي مع إبقاء التحديد مفتوحاً لكون العملية ليس لها أي تأثير على المنافسة؛

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في الأسواق الوطنية المعنية بالعملية، نظراً لعدم وجود أي ترابط أفقي بين أنشطة أطراف عملية التركيز على مستوى السوق الوطنية. كما أنه لا يوجد أي ترابط عمودي أو آثار تكتلية بين أطراف العملية على مستوى الأسواق السالفة الذكر وطنياً؛

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق، واستناداً إلى الوثائق التي وفرتها الأطراف المبلغة، فإن التحليل التنافسي للأسواق المرجعية المعنية أبان على أن العملية لن يترتب عنها أي تأثير سلبي على المنافسة في الأسواق المذكورة أو في جزء مهم منها،
قرر ما يلي:

المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 139/ع.ت.إ/2023 بتاريخ 20 من محرم 1445 (7 أغسطس 2023) يستوفي الشروط القانونية.

المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي كل من شركة «Framatome S.A.S» وشركة «Naval Group S.A» المراقبة المشتركة لشركة «Jeumont Electric S.A.S» عبر اقتناء على التوالي نسبة 68.53% ونسبة 31.47% من أسهم رأسمالها وحقوق التصويت المرتبطة بها.